اسهر القتال وبعد ان بلغ انحياز الجيش لليمين حدا لا يطاق ، فقد بدأت مجموعات من الجنود وقلة من الضباط الصغار تتمرد على قياداتها وتخرج من الثكنات مع اسلحتها وآلياتها لتشكل ما عرف بحركة جيش لبنان العربي ، وكان ابرز وجوه الحركه الملازم اول احمد الخطيب والرائد احمد الحمراني .

ورغم ما في هذه الظاهرة من مغزى سياسي فانها شهدت ما يشبه التراجع والانحسار في اعقاب وقف اطلاق النار ، وبدا في وقت ما انها ستنتهي الى التصفيه المتفاوته الاشكال بعد ان غدت بلا افق ، والواقع ان اجواء ما بعد الهدنة حولت هذا التمرد الوطني الى قضية « عفو عن العسكريين » ، والى قضيه تعيين من الذي يشملهم هذا العفو .. وكان واضحا ان اليمين يريد تحويل المسألة الى « درس » للمتمردين !

لكن الموضوع تغير جذريا بعد تمرد صربا وجوبيه ، ففي يوم الاثنين ٨ الجاري ، اعلن جنود موقع الشفيف – ارنون – انضمامهم الى جيش لبنان العربي ، وكان قائد الانتفاضه الرقيب اول حسن جابر ، ويضم الموقع مدافع ثقيله ، ١٥٥ ملم ، وهو يتحكم بطرق الجنوب – البقاع ، ويلعب دورا رئيسيا في خط الدفاع الثاني ضد اسرائيل .

واثار الحادث دونرا دفع الحكومه الى عقد جلسه استثنائيه حضرها كافة اعضاء قيادات الجيش ، ولم تسفر عن نتيجه واضحة .

وفي اليوم التالي انضمت قلعة راشيا وجنود مربض المدفعية في قرية كفرمشلي الى الجيش العربي ، وقد قام الملازم اول الخطيب بزيارة المواقع المحررة واعلن ان الجيش العربي هو للمسيحيين والمسلمين على السواء ، وانه متضامن مع شعب فلسطين ، ونادى بالعلمانية والوحدة الوطنية .

وفي ١٠ اذار انضمت ستة مواقع وثكنات عسكرية جديدة الى جيش لبنان العربي : ثكنة عرمان قرب طرابلس ، وموقع تربل قرب المنيه ، وثكنة بهجت غانم في محلة القبة بطرابلس ، وثكنه هليل في المنطقة نفسها ، وثكنة الخيام ، وثكنة مرجعيون ، كما استمرت عمليات الانضمام الافرادية ، او الجماعية ، في مختلف انحاء البلاد .

وكانت اغلب عمليات الانضمام سلمية وهادئه ، أما الحوادث القليلة التي جرت في ثكنات الشمال فلم تسفر عن اكثر من قتيلين .

بداية الصراع المكشوف

كانت هذه التمردات المتلاحقة هي المفجر الحقيقي للاوضاع ، وفجاة بدا ان التذمر لم يعد محصورا بالجنود الوطنيين وصغار الضباط ، بل انه امتد ليشمل ضباطا يمينيين ذوي رتب عالية ، وكان تحرك الضباط الكبار هو بداية الصراع المكشوف بين « الحكام » و « الضباط » .

ففي اليوم السابق للانقلاب ، ومع انباء سقوط الثكنات الست في ايدي الجيش العربي ، بدأ كبار الضباط يخرقون تقاليد الصمت العسكرية ويصدرون بيانات تتعلق بحالة العسكر والبلاد ، وكان ثمة خمسه بيانات .

● بيان قائد الطيران ، جورج غريب ، وضباط السلاح ، وجاء فيه « ان الحالة التي وصلت اليها البلاد هي نتيجة اخطاء متراكمة من قبل كثرة من السياسيين آثرت مصالحها الخاصة على الصالح العام » ، وان « ظواهر التفكك في الدولة ادت الى محاولات تفكيك لجسم الجيش » الذي يجب ان يكون « حصنا حصينا للوحدة الوطنيه وضميرا صافيا لكل مواطن لبناني » ، وطالب البيان باصدار عفو عام عن العسكريين والاسراع باتخاذ الحلول الملائمة لانقاذ الجيش والوطن ، واعتماد « النوار » و « الكفايات » والحاقيه لابناء ملاكات الجيش والدولة ، و « تشكيل حكومة متوازنة منجردة تدفد الوضع » ، وانتهى البيان الى اعلان الحياد تجاه الصراعات السياسيه والايمان بوحدة لبنان .

● نداء قائد الجيش ، حنا سعيد ، وقد تضمن العفو عن العسكريين « الفارين » واعلان ان القيادة « تعي تماما الالام التي ساهمت في وصول الجيش الى ما هو عليه الان » ، واضاف ان جيش المستقبل سيكون « جيش جميع اللبنانيين » الذي يتولى الدفاع « ضد العدو الجاثم على الحدود » والذي « ينحسس واجبه تجاه لبنان العربي » ، لبنان وجهد ٧٠ ضابطا لقائد الجيش يعلنون فيه تضامنهم معه من أجل « صيانة وحدة الجيش الذي هو الضمانه الوحيدة لوحدة الوطن القارق في محنة التمزق بزرع الالفه والمحبه في الصفوف مع تأمين العدالة والمساواه ... دون التاثر بأي تيار طائفي » .

حنا سعيد : فشه قصمت ظهر الجيش !

شمعون : بديل « مناسب » لفرنجية !

● « ميثاق شرف » قبل ان ٤٥ ضابطا اصدروه في الشهر الفائت ويطالب بمحاكمة « المتمردين » وفصل الحربيين من الجيش .

● بيان صدر عن قيادة الاركان وطالب بوضع حد للتدهور بسرعة .

« دقت ساعة العمل »

توالت هذه البيانات بسرعة ، وبدا بوضوح انها تنقل قضية الجنود المتمردين ، بل وقضية البلاد بأسرها ، الى صعيد جديد ، فقد اعترف كبار الضباط علنا بأن الجيش لم يعد قائما (مع سيطرة الجيش العربي على الجنوب والبقاع والشمال – وبيروت فيما بعد) وحملوا السلطة السياسية مسؤولية الحل الفوري ، والا تحركوا بأنفسهم .

لكن هذه التطورات المثيرة لم تبدل شيئا في مواقف رئيس الجمهورية و « رئيس الظل » كميل شمعون وقادة احزاب اليمين ، فقد أصر سليمان فرنجية على رفض العفو عن العسكريين ، واعتبر بيان قائد الجيش غير شرعي واعد مراسيم اقالة قيادة الجيش وطلب الى رئيس الحكومة توقيعها معه ، ولكن رئيس الحكومة رفض التوقيع ، وادلى ببيان « شبه الاستقالة » .

أما على الصعيد السياسي فكانت التطورات اكثر اثارة ، فقد ادلى النائب ريمون اده بتصريح جاء فيه ان قوات الجيش العربي باتت تسيطر على ثلثي البلاد ، واعلن كمال جنبلاط ان البلاد « أمام احداث تشبه الى حد بعيد الثورة السياسية التي حصلت في فرنسا في ١٧٨٩ » .. « أو كأننا على مشارف سنة ١٩٥٢ جديدة » (اشارة الى اقصاء رئيس الجمهورية آنذاك الشيخ بشاره الخوري) ، وقال « ان ساعة العمل قد دقت ، وان مستوى الازمة اكبر من وثيقه رئيس الجمهورية وقضية تشكيل الحكومة ، وان علينا ان نتحرك لعلنا نستطيع انجاز المهمة قبل ان تتسارع الاحداث فتتجاوز قدرتنا على التغيير » !

في هذه اللحظات بالذات بدأ اللبنانيون يتوقعون احداثا حاسمة ، واحدث تتردد اشاعات حول انقلاب ما ، الى حاسب اقاويل عاصفة حول ضرورة اقصاء رئيس الجمهوريه المثابر في عناد لا تحترقه تطورات الاحداث وسرعتها الخارقة .

اسكندر غانم : العتاد وملابس الجيش .. للكتائب

الجميل : شرعية المجازر !

ليلة .. للانقلابات !

الى هذا الحد يمكن القول ان الشعب كان يتوقع « شيئا ما » يضع حدا للتدهور الشامل ويحول دون استمرار التذابح الطائفي ...

ولكن العديد من المصادر تؤكد ان مسألة الانقلاب بالذات كانت معروفة لدى اركان السلطه وكبار الضباط ، وقد قالت جريدة «النهار»: « ذكرت معلومات موثوق بها ، ان بعض الرسميين وكبار الضباط كانوا على علم سابق بامكان حدوث تطورات على الصعيد العسكري تدور في نطاق ما يمكن ان يكون انقلابا او حركة اصلاحية ، وهناك من يقول ان الرئيس رشيد كرامي لم يكن يجهل الى هذا الحد ان بلاغا انقلابيا سيذيعه العميد اول الركن عزيز الاحدب ، وربما لانه لا يجهل ذلك اثر الاختفاء ... » !

وهنا تتردد بقوة وبشكل جازم اقوال مفادها انه كان هنالك اكثر من حركة انقلابية في ليلة ١١ اذار ، وان العميد الاحدب سبق الباقين فاضطرهم الى تأييده ، ويقال ان اطرافا عربيه ومحليه كانت وراء انقلاب احر كان سيقوم به بعض ضباط الاركان ، واذا كنا نرجح صحة هذه التكهنات فلان الاوضاع السابقه لحركة الاحدب كانت تحتم ان يسارع اكثر من طرف الى محاولة انتزاع المبادرة واعادة رسم الصورة السياسيه والعسكرية للبلاد .

لكن ما هي القوى العسكريه التي اعتمد عليها الاحدب لتنفيذ انقلابه ؟

الواقع ان الانقلاب كان يفتقد الى اية قوة عسكريه جديه ، وقد اقتصرت قوته على اعداد « رمزيه » من الجنود والالبات ، لكن هذه الاعداد الرمزية كانت كافية في حالة فراغ السلطه القائمة على انتزاع المبادرة من غير ان تلقى اية مقاومة ...

الشعب موحد .. اليمين منقسم

ماذا كانت ردود الفعل على انقلاب الاحدب ؟

عودة الى « البلاغ رقم ١ » تفيد ان المطلب الرئيسي لحركة الاحدب كان استقالة رئيس الجمهورية وانتخاب بديل له وتشكيل حكومة متوازنة كخطوات في سبيل اعادة لحمة الجيش والبلاد ، وكانت اغلب الردود ايجابيه .

● على صعيد الجيش سارعت القيادة وكبار الضباط الى اعلان التأييد والدعم لما بدا انه المخرج الوحيد الذي قد يحول دون انهيار الجيش نهائيا ، ويلاحظ ان الحركه شكلت قطبا جاذبا للقوى العسكرية الوسطية التي سحقها الصراع بين جيش فرنجيه والجيش العربي .

● وكان رد الفعل مماثلا على صعيد السياسيين ومجلس النواب والاجهزة الحكومية ، واضافة الى ان الحركة كانت في نظر هذه الفئات المخرج العملي الوحيد ، فان القاء الاضواء على مسؤوليه رئيس الجمهورية كان يعني ضمنا تبرئة النظام السياسي الذي ينتمي اليه الرئيس واعطاء هذا النظام فرصة للتلاقي مع النقمة الشعبية ، وبالتالي لرد اعتباره .. وهكذا وضع النواب عريضه تدعو الرئيس الى الاستقالة .

● وابدت الهيئات الرأسمالية تأييدا مباشرا وصريحا ، فقد تكبد التجار والصناعيون خسائر كبيرة في اشهر القتال ، وبدا لهم ان الازمة لن تحقق هدف تصفية المقاومة والحركة الوطنية وانها ، بالاحرى ، تطرح بمستقبل النظام نفسه في حومة الصراع .

● وللمرة الاولى منذ عشرة اشهر ونيف توصلت جماهير الشعب اللبناني الى موقف موحد وحاسم ، ومن جماهير اليسار الى جماهير اليمين ، وسواء المسيحيين او المسلمين ، فان الجميع ابدوا مطلب اقالة فرنجية واعادة توحيد البلاد ، وبدا ان ردة فعل الشعب هي اشبه بموقف « دفاع عن النفس » ضد المزيد من المجازر والاهوال ، وبرغبة جماعية في الخروج من بؤرة الصراع الطائفي العبثي .

● وكانت ردة فعل « القوى الوطنية » منسجمه مع طروحاتها فأيدت مطلب اقالة الرئيس ، غير انها حذرت من فرض حاله الطوارئ على البلاد ومن أي مشروع للحكم العسكري ، لما يمثله ذلك من أخطار على الديمقراطية وعلى الحركة الشعبية ، ومنذ اللحظات الاولى بدا ان هذه الحركة الوطنية تتجه لخلق نوع من التنسيق بين حركة الاحدب وجيش لبنان العربي .

● أما على صعيد اليمين فكانت الانعكاسات متضاربه ومتفاوته ، ولاول مرة منذ احتدام الصراع وجد اليمين نفسه في وضع جماهيري لا يحسد عليه ، من جهة انشقت جبهة الاحزاب اليمينية الى اطراف « غير تقليدية » مؤيدة للحركة التي قيل اليها انها سوف تستبعد الزعماء التقليديين وذلك مقابل الزعماء التقليديين للصفه الذين اعتبروا ان حركة الاحدب تهدد بتعديل ميزان القوى السياسي في غير صالحهم .

وكانت الصعوبة التي تواجه قيادات اليمين هي استحالة اقناع الشارع المسيحي بالدفاع عن سليمان فرنجية مقابل المخاطر التي